

Distr.
GENERAL

A/45/397/Add.1
29 October 1990

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN/SPANISH

الجمعية العامة



UN LIBRARY

NOV 19 1990

UNISA COLLECTION

الدورة الخامسة والأربعون
البند ٦٠ (ز) من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

تنفيذ المبادئ التوجيهية لتحديد الأنواع
المناسبة من تدابير بناء الثقة

المحتويات

الصفحة

المعلومات الواردة من الحكومات

٢	 إيطاليا (بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي)
٥	 باكستان
٧	 بولندا
١٠	 جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
١١	 المكسيك

ايطاليا

(باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي)

١ - تود الدول الاثنتي عشرة أن تؤكد من جديد تأييدها الشديد لتدابير بناء الثقة والامن .

ألف - تنفيذ وثيقة استكهولم

٢ - تتضمن وثيقة مؤتمر استكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا ، الذي اختتم بنجاح في استكهولم في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، عددا من التدابير العملية التي يقصد بها التقليل من خطر المنازعات المسلحة ومن التفسيرات أو الحسابات الخاطئة للأنشطة العسكرية . وما برحت الاحكام المتفق عليها بشأن تبادل جداول زمنية سنوية ، والإخطار بالأنشطة العسكرية ومراقبتها ، وكذلك بشأن عمليات التفتيش في المكان ، تنطبق بشكلها الاصلي منذ دخول الوثيقة حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

٣ - وما برح عدد مناورات البلدان الشرقية والغربية في أوروبا التي يمكن الإخطار بها أو مراقبتها في تناقص طيلة الاعوام الثلاثة الماضية ، وهذا ما يُبين ازدياد درجة الثقة المتبادلة . ومن المتوقع أن يُطبق نظام الإخطار في المستقبل في عتبة أدنى مما هي عليه في الوقت الحاضر . وسينجم عن ذلك ازدياد في عدد المناورات التي يمكن الإخطار بها أو مراقبتها ، بما يقابل ازدياد الاستعداد للشفافية ، وليس لاي ازدياد في النشاط العسكري .

٤ - وما برحت عملية تنفيذ وثيقة استكهولم تُسهم في زيادة المراحة والشفافية فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية في أوروبا . وكنتيجة لإعمال جميع أحكام نظام استكهولم بشأن المناورات العسكرية ، تبدد التوتر وعدم الثقة اللذان كان يمكن تولدهما عن المناورات العسكرية . ومن المشجع أيضا ملاحظة أن القيام بعمليات التفتيش في المكان قد أصبحت الآن مقبولة . وما الصلة الواضحة بين هذه الممارسة وشروط التحقق في المستقبل من اتفاقات أخرى للحد من الأسلحة إلا فائدة كبيرة أخرى من الفوائد الناجمة عن وثيقة استكهولم .

باء - حالة وهدف المفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة والامن

٥ - استؤنفت المفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة والامن في أوروبا في نفس الوقت الذي استؤنفت فيه المفاوضات بشأن القوات التقليدية في أوروبا في فيينا في آذار/مارس ١٩٨٩ من جانب وزراء خارجية البلدان المشتركة . وتجري المفاوضات وفقا للولاية المعمدة في اجتماع المتابعة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، الذي عقد في مدريد في عام ١٩٨٢ . وهدف هذه المفاوضات هي :

(١) المضي في تطوير النظام المنبثق عن وثيقة استكهولم ،

(ب) فتح مجالات جديدة لبناء الثقة بغية تقليل خطر المجابهة العسكرية في أوروبا .

٦ - وفي مرحلة مبكرة ، قدمت البلدان المشتركة مقترحات جرى تحديدها وتوسيعها في سياق المفاوضات ، حيث يوجد بشأنها اتفاق نظري كبير (مثل تبادل البيانات الإحصائية ، وتعزيز أحكام وثيقة استكهولم بشأن الإخطار والمراقبة والتحقق ، وتحسين الاتصال ، والتشاور) . وثمة مقترحات أخرى لتحسين الاتصال والتفهم بين المشتركين ستكون عنصرا هاما في تطوير هياكل الامن التعاونية وكذلك في تقديم وسائل قيمة للتغلب على التصورات الخاطئة والتخفيف من التوتر في أوروبا ، ويمكن أن تشكل أيضا خطوات هامة في سبيل تطوير نظام تدابير بناء الثقة والامن .

جيم - الحلقة الدراسية بشأن المفاهيم الامنية والنظريات العسكرية

٧ - عُقدت الحلقة الدراسية لبحث المفاهيم الامنية والنظريات العسكرية لبلدان مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، البالغ عددها ٣٥ بلدا ، في الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير الى ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ كجزء لا يتجزأ من التفاوض بشأن تدابير بناء الثقة والامن ، وكان الغرض منه بحث النظريات العسكرية فيما يتعلق بمواقف القوات التقليدية وتكوينها وأنشطتها في مجال تطبيق تدابير بناء الثقة والامن . وبعد ذكر النظريات بشكل أكثر عمومية في الاسبوع الاول ، بُحثت المواضيع التالية بشكل متعمق : مواقف القوات وتكوينها ، والأنشطة العسكرية والتدريب العسكري ، والميزانيات العسكرية والتخطيط العسكري .

٨ - والحلقة الدراسية هذه ليس لها مثيل في تاريخ الحد من الاسلحة ، وقد اختتمت ببيانات ختامية في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ . ولأول مرة ، أجرى كبار العسكريين والدبلوماسيين من أعلى الرتب حوارا بشأن المشاكل الرئيسية في الأمن الاوروبي ، فعززوا بذلك الشفافية وساعدوا في منح بحث النظريات العسكرية مرتبة لا جدال فيها في عملية بناء الثقة . وسيزيد الحوار الذي أجراه جميع المشتركين بشكل صريح ومكثف من المساهمة في تعزيز البعد التعاوني للأمن . والعناصر التالية المنبثقة عن ذاك النقاش هي عناصر جديرة بالذكر :

(١) الحيلولة دون نشوب الحرب كمبدأ أسمى لآلية استراتيجية عسكرية أو سياسة أمنية ؛

(ب) الاعتراف بأنه من الآن فصاعدا لم يعد جائزا غير المفاهيم الامنية والنظريات العسكرية الدفاعية ، وبالحاجة الى توافق الإمكانات وعمليات الوزع العسكرية الفعلية مع المفاهيم والنظريات الدفاعية ؛

(ج) كون النقاش بشأن الميزانيات العسكرية مثمرا بوجه خاص . إذ اعترفت جميع البلدان المشتركة بالحاجة الى الكشف عن الإنفاق العسكري كعامل مهم في تعزيز الشفافية في السياسة الامنية (انظر الفقرة ٩ أدناه) ؛

(د) قدمت الحلقة الدراسية آراء متبصرة هامة من أجل المضي في تطوير تدابير بناء الثقة والأمن . فقد تم الاتفاق بوجه عام على مواصلة بحث المفاهيم الامنية والنظريات العسكرية في الحين المناسب . وتتوقع بلدان مشتركة كثيرة قيام حوار في المستقبل لتحديد المعايير التي ينبغي أن تنظم تكوين القوات الدفاعية ، قبل أي شيء آخر . وفي هذا السياق ، تؤيد الدول الاثنتا عشرة بشدة عقد اجتماع مماثل آخر ، من الآن وحتى مطلع عام ١٩٩١ ، لتعزيز التفهم المتبادل والشفافية .

دال - الشفافية في الانفاق العسكري

٩ - قَدِّم عدد من المشتركين في فيينا مقترحات من أجل تبادل المعلومات عن الميزانيات العسكرية والإنفاق العسكري . والقصد من هذه المقترحات إلزام جميع المشتركين في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، البالغ عددهم ٣٥ بلدا ، بتبادل المعلومات عن إنفاقهم العسكري على أساس وثيقة الأمم المتحدة الخاصة بالإبلاغ الدولي الموحد عن النفقات العسكرية .

هاء - الطريق نحو الامام

١٠ - تتطلع الدول الإشتا عشرة الى مواصلة التقدم في المناقشات الجارية حاليا في فيينا ، بغية اختتامها بنجاح في وقت مبكر .

١١ - وبالاستعانة بالخبرات المكتسبة في مجال تنفيذ وتوسيع تدابير بناء الثقة والامن في أوروبا ، توصل الاتحاد البرلماني الاوروبي في مؤتمره المتعلق بنزع السلاح الذي عقد في بون في الفترة من ٢١ الى ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٠ ، الى النتيجة التالية ، في جملة أمور :

"على الرغم من أن الحالة الامنية في أوروبا هي حالة فريدة من نوعها بسبب التشكيلات العسكرية والجغرافية - السياسية الخاصة ، يجب عدم الاستهانة باحتمال استعمال الخبرات الناجمة عن التدابير الأوروبية لبناء الثقة والامن في مناطق أخرى من العالم" .

باكستان

[الاصل : بالانكليزية]

[١٥ آب/أغسطس ١٩٩٠]

١ - تثقنح باكستان بفائدة وأهمية تدابير بناء الثقة من أجل صون السلم والامن الاقليميين والدوليين واقامة علاقات فيما بين الدول على أساس تبادل المنافع والصداقة . وترى باكستان لذلك أن تدابير بناء الثقة عنصر هام في جميع مفاوضات نزع السلاح ويرتبط بصورة غير قابلة للانغصام بجميع المسائل المتعلقة بأمن الدول .

٢ - وفي نطاق جنوب آسيا ، سعت باكستان على الدوام إلى تعزيز نزع السلاح ، وتدابير بناء الأمن والثقة في اطار اقليمي وثنائي . وتشمل مقترحات باكستان الشهيرة ، عدا اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا ، قبل الهند ، التفتيش الشنائي على المنشآت النووية على أساس المعاملة بالمثل ، والانضمام المتزامن لمعاهدة عدم الانتشار النووي ، والاعلان المشترك لنهذ خيار السلاح النووي ، والقبول المتزامن للضمانات الدولية ، وابرام اتفاق ثنائي أو اقليمي لحظر التجارب النووية ، وتهدف جميع المقترحات المتعلقة بالخفض المقبول بصورة متبادلة ، والعاذل

والمتوازن للقوات المسلحة الذي يكفل الأمن المتكافئ وغير المتناقض لكلا البلدين والخفض المتبادل للنفقات العسكرية ، إلى تعزيز نزع السلاح ، وبناء الثقة ، والأمن والسلم الاقليميين .

٣ - وفي بعض المناطق ، فإن تنفيذ تدابير ذات مغزى لبناء الثقة قد يكون معيبا بسبب المفاهيم المختلفة للتهديد ، والقدرات الدفاعية ، والأهداف الاستراتيجية الطويلة الأجل للدول ، وأيضا بسبب وجود المنازعات الشنائية . وبالرغم من ذلك ، فإن باكستان ترى وجوب الاستمرار في اتباع تدابير بناء الثقة بصورة جدية بهدف تجنب ، على الأقل ، تلك الأزمات التي يمكن أن تنتج عن سوء ادراك الحوادث وغياب الشفافية فيما يتعلق بإجراءات الدول ، وبصفة خاصة في المجال العسكري . ولهذا السبب دعت باكستان مراقبين من عدد من البلدان الاقليمية وغيرها ، بما في ذلك الهند ، إلى المناورة العسكرية المسماة درب المؤمن التي جرت في باكستان خلال عام ١٩٨٩ .

٤ - وتعتقد باكستان أنه ينبغي اتخاذ الخطوات التالية لتعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيد الاقليمي :

(أ) ينبغي أن تدعم الأمم المتحدة تطوير تدابير بناء الثقة على الصعيد الاقليمي . وينبغي تشجيع ودعم المبادرات التي تقوم بها دول اقليمية في هذا الميدان من أجل نزع السلاح ، وعدم الانتشار النووي وصون السلم والأمن الاقليميين والدوليين ؛

(ب) ينبغي حل الخلافات والمنازعات المعلقة فيما بين الدول الاقليمية بالوسائل السلمية ووفقا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة بهدف تعزيز عملية بناء الثقة في المنطقة ؛

(ج) ينبغي إبرام اتفاقات على الصعيدين الشنائي والاقليمي من أجل وضع قيود متبادلة في مجال اقتناء الأسلحة ، وعدم الانتشار النووي ، وتدابير بناء الثقة . وينبغي نبذ سياسات التداخل ، أو التدخل ، أو القسر ، أو السيطرة ، أو الهيمنة ، أو استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بأي شكل كان ؛

(د) ينبغي على الدول الاقليمية أن تسعى إلى إقامة توازن عسكري مقبول بصورة متبادلة فيما بينها . ويمكن أن تشمل تدابير إقامة توازن اقليمي ، انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، ونبذ اقتناء أسلحة الدمار الشامل ، والأسلحة

الاشعاعية وأنواع معينة من الأسلحة المتقدمة ، والخفض المقبول بصورة متبادلة والمتوازن للقوات المسلحة ، وللأسلحة التقليدية وللنفقات العسكرية ، مما يكفل أمن متكافئ وغير متناقض لجميع الدول ،

(هـ) ينبغي انشاء مؤسسات وآليات يمكنها أن تسهل نزع السلاح ، ومبادرات بناء الأمن والثقة على الصعيد الإقليمي .

٥ - ويمكن لتدابير بناء الثقة أن تظلم بدور هام في نزع فتيل التوترات وتسهيل التقدم نحو حل المشاكل الرئيسية والمنازعات الشائكة . بيد أنه ليس في إمكانها وحدها أن تقدم ضمانا للتقدم نحو حل المنازعات الرئيسية . ويتوقف حل المنازعات الشائكة ، في التحليل النهائي ، على النوايا الحقيقية للدول المعنية .

٦ - ويتعلق بعد هام آخر للصلة بين نزع السلاح ، وتدابير بناء الأمن والثقة ، بالخطر المحدق بأمن الدول الأصغر ، من جراء تسليح الدول الأكبر أو الأكثر أهمية من الناحية العسكرية ومواقفها العدوانية ، بهدف ممارسة السيطرة والهيمنة الإقليمية . وفي حين أن أهمية تدابير بناء الثقة في مثل هذه الحالة لا يمكن المغالاة في توكيدها ، فإنه يتعين ملاحظة أن هذه التدابير يمكن أن تنجح فقط إذا ما تم تعزيز أمن البلدان الأصغر بصورة كافية وأن تكف عن تلقي تهديدات لأمنها من الدول الأكبر .

بولندا

[الاصل : بالانكليزية]

[٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠]

١ - تعتبر حكومة جمهورية بولندا أن تعزيز الثقة في العلاقات مع جميع الدول هدفا حيويا لسياساتها الخارجية . ويعتبر بناء الثقة في المجال العسكري إحدى التوجهات الرئيسية لسياسة بولندا في مجال الأمن الدولي .

٢ - وتساهم حكومة بولندا في عملية بناء الثقة باتخاذ التدابير ذات الصلة سواء من جانب واحد أو بالتعاون مع دول أخرى .

٢ - وتحقق حكومة بولندا هذا البناء للثقة عن طريق الالتزام بأمانة بالتزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية ذات الصلة ، وكذلك من خلال المشاركة الفعالة في إعداد تعهدات جديدة متعددة الاطراف تخدم قضية بناء الثقة .

٤ - وتقوم السياسة الدفاعية لحكومة بولندا على أساس عدم وجود أي نوايا عدائية نحو الدول الاخرى وامتلاك قدرة عسكرية لا تنطوي على أية تهديد . وتتخذ حكومة بولندا خطوات حاسمة لكفالة مصداقية هذه السياسة فيما بين شركائها الدوليين . وتعهد التدابير المتخذة لزيادة انفتاح سياستها العسكرية مظهرها لهذا .

٥ - ومن بين هذه التدابير ، ينبغي ادراج ما يلي :

(أ) اعتماد العقيدة العسكرية لجمهورية بولندا والاعلان العام عنها ، والقائمة بمفصلة كلية على المبادئ الدفاعية . ويجري التعبير عن الطابع الدفاعي للعقيدة ، في جملة أمور ، بما يلي :

١١ - مبدأ الكفاية الدفاعية الذي يتحدد على أساسه حجم القوات المسلحة ، وهيكلها ووزعها والذي يطبق عن طريق اجراء تخفيضات من جانب واحد وإعادة تشكيل القوات المسلحة لجمهورية بولندا ؛
١٢ - الطبيعة الدفاعية لنظام التدريب العسكري ؛

١٣ - الإبقاء على النفقات العسكرية عند مستوى الضرورة التي لا غنى عنها ؛

(ب) نشر وتوزيع كتيب "الجيش البولندي - حقائق وأرقام" الذي يحتوي على معلومات عن حجم ، وهيكل ، وتسليح ، ووزع القوات المسلحة ؛

(ج) ارسال المعلومات المتعلقة بالميزانية العسكرية إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، وفقا لنظام الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية الذي قرره الأمم المتحدة ؛

(د) ممارسة دعوة ممثلي وسائط الإعلام ، بما في ذلك الصحفيين الأجانب ، لحضور عروض النشاط العسكري ، وممارسة تدمير وتحويل الأسلحة المخففة .

٦ - وتسعى حكومة بولندا إلى أن تقوم بفعالية بتعزيز التدابير التي تخدم بناء الثقة في العلاقات الثنائية . وفيما يلي أمثلة على هذا :

(أ) المبادرة المشتركة لبولندا وهولندا لإجراء عمليات تفتيش تجريبية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ للمواضع العسكرية المتصلة بالمعاهدة المقبلة بشأن القسوات المسلحة التقليدية في أوروبا ،

(ب) زيادة توسيع الاتصالات العسكرية ، والرحلات الدراسية ، وزيارات السفن الحربية .

٧ - وستتقيد حكومة بولندا بأمانة بالتزاماتها الدولية المرتبطة ببناء الثقة أو المتمثلة بصورة مباشرة بتدابير بناء الثقة . وتؤيد حكومة بولندا بصفة خاصة قرارات مؤتمر ستكهولم بشأن تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا .

٨ - وتسهم حكومة بولندا في عملية بناء الثقة من خلال المشاركة البناءة في المفاوضات والمؤتمرات الدولية التالية ذات الصلة :

(أ) تشترك بولندا في وضع أفكار ومقترحات عديدة تهدف إلى بناء الثقة وقدمت في المفاوضات الجارية في فيينا بين ٢٥ بلدا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ، وكذلك في مفاوضات البلدان الـ ٢٣ بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ،

(ب) اشترك وفد بولندا بنشاط في التحضير للحلقة الدراسية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن العقائد العسكرية وانعقادها . وساهمت هذه الحلقة الدراسية في تعزيز الثقة بالقارة الأوروبية ،

(ج) ترغب حكومة بولندا في الإسهام في تطوير عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بهدف تسهيل تحقيق تقدم ملموس في بناء الثقة في العلاقات الدولية .

٩ - ولهذه الغاية ، خصمت حكومة جمهورية بولندا ، في جملة أمور ، المقترحات التي تقدمت بها ، وعلى وجه الخصوص الاقتراح الخاص بإنشاء مجلس للتعاون الأوروبي .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصـ ل : بالروسية]

[١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠]

١ - تشترك جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بصورة شابتة في تقديم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بتدابير بناء الثقة والامن ، التي اعتمدت في السنوات الاخيرة ، ومنها القرار ٧٨/٤٣ حاء المعنون "المبادئ التوجيهية لتدابير بناء الثقة" ، الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة المبادئ المشار إليها . وفي الدورة السابقة أي الرابعة والاربعين ، للجمعية العامة اشتركت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية كذلك في تقديم القرار ١١٦/٤٤ شين المعنون "اسهام تدابير بناء الثقة والامن في السلم والامن الدوليين" ، تعزيزا لسياستها في هذا الشأن .

٢ - وترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن اعتماد الجمعية العامة للمبادئ التوجيهية لتدابير بناء الثقة يشكل خطوة هامة ، على المستويين النظري والعملي ، على طريق جعل تدابير بناء الثقة عاملا ايجابيا للامن على الصعيدين الاقليمي والعالمي .

٣ - وقد تكونت بالفعل في القارة الاوروبية حصيلة كبيرة من التجارب المتعلقة بتطبيق تدابير بناء الثقة والمصارحة والتحقق . كما فتحت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية اراضيها ، بصورة ايجابية أمام التنفيذ العملي لكامل مجموعة التدابير هذه ، بدءا من الابلاغ عن التدريبات العسكرية وانتهاء بالتفتيش في الموقع . ومنذ عام ١٩٨٧ وحتى الوقت الحاضر ، تم القيام ب ٥٧ عملية تفتيش دولي في أراضي جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تمشيا مع أحكام وثيقة استكهولم الصادرة في عام ١٩٨٦ بشأن تدابير بناء الثقة ، والمعاهدة المبرمة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية بشأن ازالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى .

٤ - وأثبتت عمليات التفتيش مراعاة الاحكام الاساسية للمكوك القانونية الدولية ذات الصلة . وتم تقديم المساعدة اللازمة للبعثات التفتيشية .

٥ - إن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مقتنعة بأنه ينبغي تعزيز الخبرة الايجابية الموجودة والسير قدما نحو تطبيق جيل جديد من تدابير بناء الثقة أكثر عمقا وشمولا في مداها . وتتوقع بيلوروسيا ان تتمخض المفاوضات الجارية حاليا في فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والامن في أوروبا ، في القريب العاجل ، عن وضع مجموعة كاملة من التدابير يكون لها مثل هذا الطابع بالذات .

٦ - وتدعو جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية إلى إضفاء الطابع العالمي على تعزيز مناخ الثقة ، وترى ضرورة قيام الدول ببذل جهود مشتركة دؤوبة في الأمم المتحدة لتأمين التحول إلى نظام متكامل يشمل تدابير بناء الثقة والمصارحة والامن ونزع السلاح ، وفرض رقابة دولية فعالة في سياق عريض مثل نزع السلاح وكذا تسوية النزاعات العسكرية ومنع نشوبها .

٧ - إن وجهات النظر التفصيلية لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بشأن مجموعة القضايا هذه موضحة في رسالتين وجهتهما البعثة الدائمة لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٨ و ١٠ أيار/مايو ١٩٨٩ ، وصدرتا في الوثيقتين A/S-15/7 و A/44/396 ، على التوالي .

المكسيك

[الأصل : بالاسبانية]

[٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠]

١ - توافق المكسيك على المبادئ التوجيهية المحددة لتدابير بناء الثقة ، وتنفيذها باعتبارها مبادئ ترمي إلى تعزيز السلم والامن الدوليين وتساهم في تجنب وقوع أي نوع من الحروب ، وبخاصة الحرب النووية .

٢ - والسياسة الخارجية للمكسيك ، القائمة على المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، موجهة نحو احترام المقاصد المنصوص عليها في هذا الميثاق ، وفي ميدان نزع السلاح ، نحو الوفاء بالتزامات المقررة بموجب الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، نظرا لأن هذه الالتزامات تسهم في صيانة السلم وتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة .

٣ - إن الاهداف المحددة بفرض بناء الثقة بين الدول ، يمكنها المساهمة في خلق مناخ من السلم والامن ، بيد أنه إذا تحقق نزع السلاح العام الكامل والتزمت جميع الدول باحترام المبادئ التي يدعو إليها ميشاق الأمم المتحدة فسوف تتمتع جميع الدول ، سواء على المستوى الاقليمي أو العالمي ، بأوضاع مستقرة لا يهددها شبح أي نوع من أنواع الحروب .

٤ - ورغم أن حكومة المكسيك تعتبر أن الوضع المثالي هو ذلك الذي يخلو فيه العالم من الاسلحة وبخاصة الاسلحة النووية ، فإن هذا يبدو من قبيل الاحلام التي لن تتحقق . ومع ذلك فإنها ستواصل التأييد التام لما تتخذه الأمم المتحدة من تدابير لبناء الثقة إلى أن يتحقق نزع السلاح العام الكامل . ونرى ، في هذا الصدد ، ضرورة تطبيق المبادئ التوجيهية المحددة لتدابير بناء الثقة من جانب جميع الدول ، ولاسيما الدول الحائزة لترسانات كبيرة من الاسلحة ، وبخاصة الاسلحة النووية .
